التنمية المستدامة لقرى الظهير الصحراوى بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

Sustainable Development of the Village Hinterlands after the Revolution of January ٢٥ th, ٢٠١١

RASHA ALI
Architectural engineer
Mansura University
Rasha٥١١٧٧@yahoo.com

PRPF.DR. LAMIS ELGIZAWI
Professor of architecture
Mansura University
Lamis Elgizawi@mans.edu.eg

Assist. PROF.DR.SHERIEF SHETA.
Assist. Professor of architecture
Mansura University
Sheriefsheta @mans.edu.eg

Abstract:

There are many problems of Egypt's urban present and need to be addressed thoroughly reviewed , and if building a healthy society and a modern depends on a system of integrated and consistent , the first axes in the construction of human- centered, the second is to build social structures of sound and sustainable, the third is to build a physical structure for the accommodation and the work of the people of this Community, and even the process of building a safe and healthy you need to have a reciprocal relationship between the three axes so that the construction and configuration according to the operations of endless action and reaction between all axes.

The Revolution came January ٢٥, ٢٠١١ for several reasons including: increasing population and increasing poverty rates because Egypt is the second largest country in Africa to the population after Nigeria, the largest country in the Middle East, the number of Egypt's population of some ٨٢ million in July ٢٠٠٨, this increase in population accompanied by economic decline as a result of failed policies of the State to benefit from the increased labor force, increasing the poverty rate in the Egyptian society, was the owner of this revolution encroachments toll on agricultural land, and I have to monitor a govemment report issued by the Ministries of Agriculture and Development ٣١١٢٨ violation on the agricultural land during the revolution in various provinces, taking advantage of concern relevant events, at a time when we are talking about a food gap, and the need for agricultural expansion, to increase production, we find the agricultural area is shrinking, and the construction cancer spreads, so that the cement forest occupied large tracts of fertile and valuable agricultural land, and in light of the signing of Burundi on the agreement sharing the Nile water, which will be the cause of the adversarial ١٥ billion cubic meters of Egypt's share in the waters of the Nile, we find it difficult to reclamation of desert lands, which need huge amounts of water.

In light of these backgrounds raises Find the following question : **How can we solve the problem of population increase and the problem of encroachment on agricultural land to exploit the Hinterlands and the establishment of new communities under the Convention on sharing of waters of the Nile, shortage of Egypt's share of water?**

Search ends with providing scientific recommendations, and proposals to reduce the phenomenon of encroachment on agricultural land and benefit from the Hinterlands to accommodate the growing population.

ملخص البحث :

تتعدد مشاكل مصر العمرانية الراهنة وتحتاج معالجتها الى مراجعة شاملة، وإذا كان بناء مجتمع سليم وعصري يعتمد على وجود منظومة متكاملة ومتناسقة يتمثل أول محاورها فى بناء الإنسان، ومحورها الثاني هو بناء الهياكل الاجتماعية السليمة و المستدامة، فإن الثالث هو بناء الهيكل العمراني لسكن وعمل أبناء هذا

Accepted July 4, 2011.

المجتمع ، و حتى تكون عملية البناء سليمة وصحية يجب توفر علاقة تبادلية بين المحاور الثلاثة بحيث يتم البناء والتشكيل وفق عمليات لانهائية من الفعل ورد الفعل بين جميع المحاور.

وقد جاءت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١أسباب عديدة ومن أهمها : زيادة عدد السكان وزيادة معدلات الفقر فمصر هي ثاني أكبر دولة في إفريقيا بعدد السكان بعد نيجيريا، وهي أكبر دولة في منطقة الشرق الأوسط ، فقد وصل عدد سكان مصر حوالى ٨٢ مليون في يوليه ٢٠٠٨، هذه الزيادة فى عدد السكان صاحبها تدهور اقتصادي نتيجة فشل سياسات الدولة في الاستفادة من ازدياد الأيدي العاملة، فزادت نسبة الفقر في المجتمع المصري،وقد صاحب هذه الثورة تعديات على الأراضي الزراعية ،و لقد رصد تقرير حكومي أصدرته وزارتا الزراعة والتنمية المحلية ٣١ ألفا و١٢٨مخالفة بناء على الأراضي الزراعية خلال أسبوعي ثورة الشباب بمختلف المحافظات مستغلة انشغال الأجهزة المعنية بالأحداث ، ففي الوقت الذي يتحدث فيه عن فجوة الغذاء، وضرورة التوسع الزراعي، لزيادة الإنتاج، نجد الرقعة الزراعية تتقلص، و البناء ينتشر حتى أن غابات الأسمنت احتلت مساحات كبيرة من أخصب، وأجود الأراضي الزراعية ، وفى ظل توقيع بوروندى على إتفاقية تقاسم مياه النيل ، والتى ستكون سببا فى إختصام ١٥ مليار متر مكعب من حصة مصر فى مياه حوض النيل ، نجد أنه يصعب إستصلاح الأراضى الصحراوية التى تحتاج كميات هائلة من المياه .

وفى ظل هذه الخلفيات يطرح البحث التساؤل التالى : **كيف يمكن حل مشكلة الزيادة السكانية ومشكلة التعدى على الأراضى الزراعية باستغلال الظهير الصحراوى وإقامة مجتمعات عمرانية جديدة فى ظل إتفاقية تقاسم مياه النيل ونقص نصيب مصر من المياه ؟**

وينتهى البحث بتقديم توصيات علمية ، ومقترحات للحد من ظاهرة التعدى على الأراضي الزراعية والإستفادة من الظهير الصحراوي لاستيعاب الزيادة السكانية.

الكلمات المفتاحية : القرية المصرية – التنمية المستدامة– الظهير الصحراوى – ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م.

١- المشكلة البحثية :

بعد توقيع بوروندى على اتفاقية تقاسم مياه النيل، أصبح الطريق الآن ممهدا لاختصام ١٥ مليار متر مكعب من حصة مصر فى مياه حوض النيل وغير ذلك وفقا لما طالبت به دول اتفاقية عنتيبى المعنية بإعادة تقسيم المياه بين دول حوض النيل، فى اجتماعهم الأخير، حيث كانت دول "إثيوبيا، كينيا، أوغندا، تنزانيا، رواندا" بحاجة إلى دولة سادسة حتى يصبح الاتفاق سارى التنفيذ وهو ما قد كان، وهذا يمهد الطريق لإقرار هذه الاتفاقية وبالتالى تجريد مصر من العديد من امتيازاتها فى مياه النهر وأبرزها حق الفيتو فى منع إقامة أى مشروع على النهر خارج أراضيها.

إن هناك أثرا كبيرا علي الزراعة المصرية لأن فقدان مصر لـ ١٥ مليار م٣ من المياه في وقت كانت تسعي فيه إلي زيادة حصتها البالغة ٥٥,٥ مليار م٣ أي أنها تصبح بعد هذا الفقد ٤٠ مليار م٣ وهذا يدخلها إلي فقر مائي ، هذا الفقر المائي الذي سيحدث سوف يقضي علي جزء كبير من الزراعة المصرية يحدده البعض من الخبراء بنصف المساحة وهناك من يطالب بوقف مشروعات الاستصلاح في توشكي وترعة السلام حتي تتضح الرؤية في قضية المياه خاصة أن مصر فقدت غالبية أوراقها في هذا الملف وان دول حوض النيل كان هدفها حق الفيتو لمصر وفق الاتفاقية الإطارية وقد نجحت في هذا الهدف وأصبحت مصر لا تملك الحق في رفض إقامة أية مشروعات تنموية وزراعية فى دول الحوض.

هذا بالإضافة لاستغلال بعض الانتهازيين الأوضاع الأمنية السيئة وحالات الانفلات الامنى التى عاشتها البلاد عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١بتعديات على الأراضى الزراعية بالمحافظات سواء بالبناء أو التجريف أو بإنشاء الآلاف من المبانى المخالفة ، إلا أن الفلاحين يراهنون على ان السلطة التنفيذية وجهاز الشرطة باتوا من الضعف عاجزين عن مقاومة أو ازالة التعديات التى حدثت على الأرض الزراعية آملين أن الحكومة الجديدة لن تقوى على إغضابهم بإزالة التعديات بعد أن ضاقت بهم مساكنهم وباتوا فى حاجة إلى توسعات دون النظر إلى الخطر المقبل جراء تآكل الرقعة الزراعية ، وبالنظر لحجم التعديات على الأراضى الزراعية خلال ثورة ٢٥ يناير، نجد أن هناك أكثر من ٦٠ ألف حالة وقعت على أكثر من ٣٥٠٠ فدان بأجود الاراضى الزراعية

٢- هدف البحث :

يهدف البحث إلى :

١- رصد أهم مشكلات البيئية العمرانية للقرية المصرية .

٢- التعرف على معنى الإستدامة للبيئة العمرانية بالقرية المصرية.

٣- التعرف على الظهير الصحراوى وأين يوجد ومعايير تنميته وكيفية الإستفادة منه فى حل المشكلة السكانية ومشكلة الهجوم على الأراضى الزراعية والذى زادت وطأته خلال فترة ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م .

٣- منهجية البحث :

يتم إستخدام المنهج التحليلى، و الذى يعتمد على تفسير الوضع القائم وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات بل ويتعدى هذا المنهج مرحلة جمع البيانات إلى مرحلة التحليل والربط والتفسير لهذه البيانات واستخلاص النتائج منها والوصول إلى تعميمات مقبولة.

٤- خطوات البحث :

أولا : الدراسة النظرية :

١- دراسة مشكلات البيئة العمرانية للقرية المصرية:

- مشكلة الزيادة السكانية وما لها من آثار سلبية على المجتمع الريفى.
- مشكلة التعدى على الأراضى الزراعية.

٢- التنمية العمرانية المستدامة للقرية المصرية :

- تخطيط وتنمية مواقع جديدة لتطبيق التنمية المستدامة.
  - القرى المستدامة كإمتداد للتجمعات الريفية القائمة.
  - القرى المستدامة كبؤرات منفصلة للتنمية المستدامة.
- التنمية السلبية للقرية المصرية.

ثانيا : الدراسة التطبيقية :

١- قرى الظهير الصحراوى وأفق التنمية المستدامة.

- أين يوجد الظهير الصحراوى.
- إعداد تخطيط القرى الجديدة بالظهير الصحراوى.
- دراسات تنمية الظهير الصحراوى.
- معايير تنمية الظهير الصحراوى.
- المخطط الإستراتيجى المقترح لقرى الظهير الصحراوى.
  - المحددات والإمكانات العمرانية للقرية المؤثرة على التخطيط الإستراتيجى.
  - أهداف المخطط الإستراتيجى العام لقرى الظهير الصحراوى.
  - أولويات المخطط الإستراتيجى لقرى الظهير الصحراوى.

٥- مفاهيم عامة

إن التنمية الريفية المستدامة للقرية المصرية يجب أن تكون متكاملة ومستمرة ، أى أن تتكامل خطط وآليات التنمية العمرانية فى الريف مع خطط وآليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لها ، وذلك من خلال الاستراتيجية القومية للدولة. وحتى يمكننا دراسة هذه التنمية ينبغي أن نستعرض بعض المفاهيم:

٥-١ مفهوم القرية المصرية Egyptian Village:

هى تجمع سكاني دائم في منطقة جغرافية محدودة حيث يقيم السكان في مساكن متجاورة وتربطهم ببعض علاقات اجتماعية قوية ويعمل نسبة كبيرة منهم بالزراعة ، وحيث توجد عدد قليل نسبيا من المؤسسات والمنظمات الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على خدمتهم وخدمة غيرهم من سكان القرى الريفية المجاورة(١).

٥-٢ مفهوم التنمية المستدامة :

Sustainable Development:

هى التنمية التي تلبى إحتياجات الجيل الحاضر سواء كانت هذه الإحتياجات بيئية ، إجتماعية ، إقتصادية أو عمرانية دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم (٢).

٥-٣ مفهوم الظهير الصحراوى Backarea of the Desert :

طبقا للقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الأراضى الصحراوية يتحدد الظهير الصحراوى فى عمق لا يزيد عن ٢ كم من نهاية الأراضى الزراعية إلى الصحراء وهى المسافة التى نص عليها أيضا قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩(٣)، وهذه المسافة تعتبر جزءا من زمام الوحدة المحلية حيث أنه يمكن فنيا مد توصيلات من خدمات المرافق الموجودة فى الوحدة المحلية فيما لا يزيد عن مسافة ٢ كم بعدها إضافة إلى أنه يمكن تجاوز هذه المسافة بالإستعانة بوسائل الإنتقال التقليدية فى الريف .

٦- مشكلات البيئة العمرانية للقرية المصرية:

تشكل القرية المصرية جزءا من النسيج العمرانى المصرى (٤) وهى تمثل نواه المجتمع الريفى الذى مر بعدة مراحل من التطور التاريخى المصاحب بمجموعة من التغيرات فى شتى المجالات ، وكان لهذه التغيرات أثرا واضحا على كافة الأوضاع السائدة فى القرية المصرية بالسلب تارة وبالايجاب تارة أخرى. وقد نتج عن كل ذلك مجموعة من المشكلات ذات أبعاد مختلفة ومن أهم هذه المشكلات :

٦-١مشكلة الزيادة السكانية وما لها من آثار سلبية على المجتمع الريفى :

---

١ - د.ياسر محجوب ،"القرية المصرية قديما وحديثا "،١٩٩٩م. retrieved on (١٥/٨/٢٠١٠) at : http//qu.academia.edu/YasserMahgoub

٢ - م. محمد عبد الله المغربى ، " البيئة والتنمية المستدامة ، المنتدى العربى لادارة الموارد البشرية ،٢٠١٠/٣/١٤م.

٣ - منال الغمرى ،" التخطيط العمرانى يعالج مشكلات التعديات "،القاهرة ، جريدة الأهرام المصرية ، العدد (٤٣٠٨)، ٢٠٠٤/١١/١٧م

٤ - د. عصام الدين محمد على، " القرية المصرية بين الواقع والمستقبل " ، قسم التخطيط العمرانى ، كلية العمارة والتخطيط ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، السعودية ،٢٠٠٥م.

تتمثل المشكلة السكانية فى عدم التوازن بين النمو السكانى والموارد المتاحة للسكان (١)، فقد تضاعف عدد سكان مصر بما يزيد على ثلاث مرات خلال النصف قرن الأخير ، وقد أكد الخبراء أنه لا تزال هناك فجوة فى درجة الوعى والمعرفة بالمشكلة السكانية فى بعض المناطق الريفية ونتيجة لذلك فقد زادت معدلات الزيادة السكانية فى القرى عنها فى المدن ، فقد زاد عدد السكان بالريف زيادة مضطردة منذ عام ١٩٧٦ وحتى ١٩٩٦بمعدل حوالى ٢,٤%فى العام خلال هذه الفترة شكل (١)

السنة	عدد سكان مصر بالمليون	عدد سكان الريف بالمليون	النسبة المئوية	معدل النمو السنوى
١٩٠٧	١١,٢	٩,٣	٨٢,٨	–
١٩٢٧	١٤,٢	١٠,٤	٧٣,١	٠,٦
١٩٣٧	١٥,٩	١١,٤	٧١,٨	٠,٩
١٩٤٧	١٩,٠٠	١٢,٦	٦٦,٥	١,١
١٩٦٠	٢٥,٩	١٦,١	٦٢,٢	٢,١
١٩٦٦	٢٩,٧	١٧,٧	٥٩,٦	١,٦
١٩٧٦	٣٦,٦	٢٠,٦	٥٦,٣	١,٦
١٩٨٦	٤٨,٢	٢٧,٠٠	٥٦,٠٠	٢,٨
١٩٩٦	٥٩,٣	٣٣,٨	٥٧,٠٠	٢,٥

شكل (١) يوضح النمو السكانى للريف من ١٩٠٧-١٩٩٦م
المصدر: مركز بحوث الإسكان والبناء : التخطيط العمرانى للقرية المصرية ٢٠٠١م

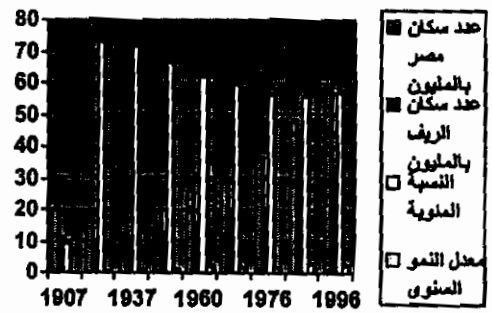

شكل (٢) رسم توضيحى للنمو السكانى للريف من ١٩٠٧-١٩٩٦م
المصدر: الباحث

وقد نتج عن هذه الزيادة المستمرة للسكان زيادة الكثافة السكانية فى المسكن فكان من الضرورى البحث عن مساكن جديدة للأفراد الجدد، وذلك بالزحف على الأراضى الزراعية المجاورة للقرية.

٢-٦ مشكلة التعدى على الأراضى الزراعية :

كنتيجة للزيادة المستمرة فى عدد السكان زادت معدلات النمو العمرانى بسرعة كبيرة فى القرية وأصبح يمثل مشكلة أساسية بالنسبة لها ،ويكون هذا النمو بالإمتداد الأفقى على حساب الرقعة الزراعية وبخاصة القرى التى ليس لها ظهير صحراوى، وأدى ذلك إلى تآكل آلاف الأفدنة من الأراضى الزراعية .

وبالنظر لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م والتى قامت فى مصر نجد أن بعض الانتهازيين قد إستغلوا الأوضاع الأمنية السيئة وحالات الانفلات الأمنى التى عاشتها البلاد بتعديات على الأراضى الزراعية بالمحافظات سواء بالبناء أو التجريف أو بإنشاء الآلاف من المبانى المخالفة.

شكل (٢)
التعديات على الأراضى الزراعية.
المصدر : الباحث.

وقد قدر الخبراء حجم التعديات على الأراضى الزراعية بأكثر من ٦٠ ألف حالة وقعت على أكثر من ٣٥٠٠ فدان بأجود الاراضى.

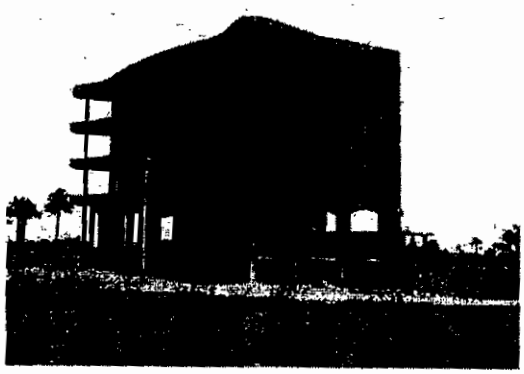

شكل (٣)
إختيال الاف الأفدنة من أجود أنواع الأراضى الزراعية
المصدر : الباحث.

وما يحدث فى هذه الفترة الحرجة والأوقات العصيبة التى تمر بها البلاد ، وظاهرة التعدى على الأراضى الزراعية سواء بالبناء ، بالتجريف أو بأى شكل وصورة أخرى يعد جريمة

---

١ - مصطفى حسن ، " الآثار السلبية الناجمة عن التضخم السكانى وآثارها على التنمية فى مصر "، منتدى البحوث العلمية ، ٢٠٠٦/١/٢١م.

فى حق الوطن والأجيال القادمة وبداية نشأة أكبر معدل نمو للمجتمعات العشوائية فى تاريخ مصر ، كما سيتأثر وضع الاقتصاد القومي و حالات الاستيراد و التصدير و تواجد و توافر المحاصيل الزراعية و السلع الأساسية ، و زيادة بعد البلاد عن الاكتفاء الذاتي و الإنتاج.

١-٢-١ نتائج التعدى على الأراضى الزراعية :

صاحب التعدى على الأرض الزراعية بعض المظاهر والتى من أهمها (١) :

١- تآكل الأراضى الزراعية نتيجة الإمتدادات العمرانية العشوائية عليها ولا شك أن هذه القضية تمس الأمن الغذائى ، وهو ما يستوجب العمل على منعها ، مع توفير البدائل الأمنة للتوسع العمرانى بعيدا عن الأرض الزراعية .

شكل (٤)
تجريف الأرض الزراعية وإقلاع المحاصيل وإقامة مبانى عليها.
المصدر : الباحث.

٢- إنتشار ظاهرة الإسكان غير الرسمى ويقصد به الإسكان العشوائى الذى أقيم بمعرفة الأهالى بدون تقاسيم أراضى معتمدة وبدون تراخيص بناء سواء كان خارج الكتلة البنائية أو فى فراغات داخلها.

٣- نقص المرافق فى أجزاء الإمتداد العمرانى.

٤- ظهور بعض مشاكل الحضر فى القرى مثل التزاحم ، التلوث البيئى والتكدس.

٥- التفكك الأسرى وضياع الإرتباط الإجتماعى كنتيجة طبيعية لتفكيك النسيج العمرانى للقرية.

٦- النمو السريع لكتلة المبانى.

٧- تغير الطابع العمرانى للقرية المصرية كما وكيفا (٢).

من هنا تظهر بعض التساؤلات عن كيفية إستقطاب المواطن ليستوطن مجتمعات عمرانية جديدة يعيش فيها ، على أن يتوافر فى هذه المجتمعات كافة إحتياجاته الحالية والمستقبلية.

٧- التنمية العمرانية المستدامة للقرية المصرية:

فى إطار الضغوط التى تشكلها عمليات التنمية الحالية بسلبياتها البيئية والعمرانية وخصائص الكتلة العمرانية (نمو سريع ، كثافة مرتفعة ، سوء توزيع وتداخل للأنماط)فى الحيز العمرانى المتاح، كان لابد من إختلال التوازن الإقتصادى الإجتماعى البيئى(٣)،ومن هنا ظهرت أطروحة إستحداث تجمعات عمرانية جديدة كمدخل للتنمية المقترحة ويكون دور هذه التجمعات تفريغ وإستيعاب الزيادة السكانية والمتراكمة والنمو العمرانى المستقبلى.

٧- ١ تخطيط وتنمية مواقع جديدة لتطبيق التنمية المستدامة :

مع إستمرار الأوضاع الراهنة فى التجمعات الريفية المصرية كان لابد من إيجاد مواقع جديدة لإستيعاب الزيادة السكانية ولخلق فرص عمل لتنمية مصادر الدخل وحل مشكلة الفقر والتدهور البيئى بالقرية المصرية (٤) ،ولعل إشكالية إختيار المواقع الجديدة هى الركيزة الأساسية للإنطلاق نحو تطبيق مجتمعات متواصلة بيئيا وثقافيا وإقتصاديا،وهناك بديلان لإختيار المواقع المستحدثة للقرى المستدامة :

٧- ١-١ القرى المستدامة كإمتداد للتجمعات الريفية القائمة (٥):

تصمم تلك المواقع كمواقع خدمية للقرية الأصلية بهدف إستيعاب الزيادة السكانية بمواقع التفريغ العمرانى المحددة أو المواقع المتدهورة إنشائيا وبيئيا أو إستيعاب العمالة المستجدة للأنشطة الحالية والمستهدفة والمراد تنميتها داخل الحيز العمرانى للقرية أو الأراضى الزراعية القائمة بهدف رفع إنتاجيتها ، ويكون تحديد المواقع الجديدة للقرية القديمة تبعا للدراسات العمرانية والبيئية لعمليات الرصد والمسح الشامل للقرية .

٧- ١-١ القرى المستدامة كبؤرات منفصلة للتنمية المستدامة(٦):

---

١ - المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، "حالة حقوق الإنسان فى مصر" ،التقرير السنوى لعام ٢٠٠٣م، ثامنا : الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ،
Retrieved on(١٥/٨/٢٠١٠)at http//www.eohr.org

٢ - د.م. على مهران هشام ، " نحو تنمية عمرانية متوازنة ومتجانسة فى المدن المصرية " ، مجلة البيئة والعمران ، ٢٠١٠/٨/٢٤م.

٣ - د. السيد الامام ، " علم الاجتماع الريفى رؤية لمناهجة وأسسه وموضوعاته"، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة ، ١٩٩٨م ، صـ٤٥.

٤ - أ.م.د هشام محمود عارف ، " التحولات العمرانية للاتجاه صوب الاستدامة "، المؤتمر الدولى الأول : العمارة والعمران فى إطار التنمية المستدامة ، جامعة القاهرة ، فبراير ٢٠٠٤م.

٥ - منتديات فلاى كيت ، " المظاهر الاجتماعية والعمرانية فى القرية والمدينة " ،
Retrieved on (٨/٣/٢٠١٠) at www.flyarb.com

٦ - فتحى محمد مصيلحى ، "القرية المصرية فى البيئات الفيضية والصحراوية " - الوضع الراهن والمستقبل ، ١٩٩٤م.

الزراعية – الملكيات الخاصة والعامة والإصلاح الزراعي – المسطحات المتاحة – الأنشطة الزراعية الحالية).
- الطرق ومحاور الإتصال بين القرية والتجمعات المحيطة الحضرية والريفية المحيطة بالقرية والمرتبطة بها إرتباط مباشر عن طريق الطرق الرئيسية والتى ترتبط بها القرية فى إطار من العلاقات الوظيفية المتبادلة.
- شبكة المجارى المائية الحالية من الترع والمصارف ومدى إمكانية تغطية أجزاء من تلك المجارى.

الإمكانيات العمرانية :

- مناطق ذات كثافة بنائية منخفضة يمكن إستغلالها برفع الكثافة السكانية.
- الأراضى الفضاء والبور الحالية (مسطحها – ملكياتها – التوزيع المكانى لها) والتى تؤثر بشكل كبير على توطين المشروعات التنموية المختلفة المجالات بالقرية مع التأثير أيضا على إعداد الحيز العمرانى المستقبلى للقرية حتى عام ٢٠٢٢.

المناطق المتدهورة وما تمثله من إمكانية لتنمية القرية إذا ما تم إحلالها وتجديدها فى إطار دراسة تفصيلية تسمح بتطوير النواه القديمة فى إطار من اللوائح والإشتراطات التخطيطية العمرانية وخطوط التنظيم المقترحة لقلب القرية القديم.

الإستيعاب الرأسى والأفقى للخدمات القائمة فى إطار الإستفادة الكاملة من مقومات تلك الخدمات.

٢-٥-٨ أهداف المخطط الإستراتيجى العام لقرى الظهير الصحراوى (١):

يهدف المخطط الاستراتيجى العام لقرى الظهير الصحراوى إلى الآتى :

١- أهداف عامة :- وضع الحلول والمقترحات والتوصيات الخاصة بالمشاكل الحالية والمستقبلية للقرية مع تحقيق أقصى إستفادة ممكنة من الإمكانيات والموارد الطبيعية والسكانية والعمرانية والإقتصادية المتاحة.
- تحديد عدد السكان الممكن إستيعابهم داخل الحيز العمرانى المقترح ٢٠٢٢ وكيفية توفير أنماط ومستويات الإسكان المطلوبة وذلك طبقا للأسس والمعايير التخطيطية الخاصة بقانون التخطيط العمرانى .
- وضع آلية لوقف إستمرار التعدى على الأراضى الزراعية وتجميد أعمال البناء الحالية بها.

٢- أهداف عمرانية (٢) :- التطوير العمرانى والإرتقاء بالمناطق المتدهورة بالقرية بإستخدام الأساليب المناسبة لذلك ووضع برنامج للإرتقاء عمرانيا والإرتقاء بمبانى الخدمات القائمة.
- دراسة كفاءة المبانى المتوسطة والجيدة فى إمكانية الإمتداد الرأسى لإستيعاب الطلب المتوقع على الإسكان .
- الإستفادة من الأراضى الفضاء المتاحة داخل الحيز العمرانى المقترح وتحديد الإستخدام الأمثل لها (إسكان – خدمات – أنشطة إقتصادية – ساحات ومناطق مفتوحة.....).

٣- أهداف إجتماعية :- التطوير والإرتقاء ورفع كفاءة مبانى الخدمات القائمة وإستكمال النقص وإضافة الإحتياجات المستقبلية المطلوبة.
- توفير الخدمات اللازمة لخلق بيئة جاذبة وقادرة على خلق مصادر تنمية إقتصادية متعددة.

٤- أهداف بيئية:- الحفاظ على البيئة وعمل مشروعات للنظافة والتخلص من القمامة والمخلفات الزراعية بالوسائل والأساليب الفنية المتطورة وغير الضارة بالبيئة.

٥- أهداف البنية الأساسية :

* الطرق :

- تطوير شبكة الطرق الداخلية ووضع المخطط المقترح لهيكل وتدرج مستويات الطرق لتيسير حركة المرور الآلى وخدمات الطوارئ من الإطفاء والإسعاف.
- إنشاء موقف رسمى لإنتظار السيارات.
- تحسين ورصف مداخل القرية الرئيسية والثانوية مع الإهتمام بوضع اللافتات والعلامات الإرشادية والعمل على تنسيقها وتشجيرها وإنارة هذه المداخل ليلا .

- تحسين ورصف مداخل القرية الرئيسية والثانوية مع الإهتمام بوضع اللافتات والعلامات الإرشادية والعمل على تنسيقها وتشجيرها وإنارة هذه المداخل ليلا .

* المياه :

العمل على زيادة كفاءة مياه الشرب وزيادة معدلات ضخها بالضغوط المناسبة لمواجهة كمية الإستهلاك المطلوبة ، والعمل على تطوير وتجديد شبكة مياه الشرب القائمة.

* الصرف الصحى :

إنشاء شبكة إنحدار والتى تغطى القرية بالكامل بجانب محطات للرفع وخطوط الطرد ومحطة للمعالجة.

٦- أهداف إدارية وتنظيمية :

وضع إطار تشريعى وإدارى لتنظيم عملية البناء والتنمية فى القرية أكثر مراعاه لظروف القرية من حيث العمران وأسلوب الحياه.

---

[١] - المرجع السابق.

[٢] - المخطط العمرانى الاستراتيجى لقرية قلبشو مركز بلقاس، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، وزارة الاسكان والمرافق والتنمية العمرانية، محافظة الدقهلية، ٢٠٠٦م.

٨-٥-٣ أولويات المخطط الإستراتيجى لقرى الظهير الصحراوى(١) :

يعتبر الحفاظ على الأراضى الزراعية ووقف التعديات عليها من أهم أولويات المخطط الإستراتيجى ، ويمكن أن يتم هذا العمل بنجاح فى حالة تحديد القدرة الإستيعابية القصوى للإسكان فى القرية وفى حدود الحيز العمرانى المقترح ، وفى سبيل ذلك يتم إستخدام كافة الأساليب الممكنة لرفع كفاءة وقدرة الهيكل العمرانى من مبانى سكنية وخدمات والإستفادة القصوى من الإمكانيات العمرانية المتاحة مثل البناء على الأراضى الفضاء المتاحة والتكثيف بالإمتداد الرأسى وتحديد القدرة الإستيعابية القصوى للحيز العمرانى المقترح ، كما يجب إتخاذ كافة الوسائل والإجراءات التنفيذيةالصارمة لتجريم البناء على الأراضى الزراعية والحزم فى تطبيق القرارات الوزارية المتعددة فى هذا الشأن (٢).

٩- النتائج :

نشأت التعديات على الأرض الزراعية لأسباب عديدة سيتم ذكرها لاحقا ، وعاما بعد عام، تمددت الكتل الأسمنتية، وصار ٧٠% من سكان مصر يقيمون في العشوائيات وهي مناطق غير مخططة وغير مطابقة لمواصفات التخطيط العمراني، وأبعد ما تكون عنه، ومن أبرز سمات هذه المساكن، قربها الشديد من بعضها البعض، حتي أن المسافة بين كل مبني، وآخر لا تتجاوز مترين، كما أن الشوارع لا تسمح بمرور سيارة إسعاف، ولا مطافيء ولا سيارة شرطة في حالة وقوع جريمة، أو حريق، يضاف إلي ذلك، نقص التهوية، وفقدان الخصوصية، وعدم ملائمة مساحات الغرف مع عدد سكانها، حيث تصل الكثافة الي٦ أشخاص في الغرفة الواحدة بمساحة٣ أمتار في٣ أمتار، ناهيك عن إنعدام سلامة المباني التي تقام دون تطبيق المعايير الهندسية.. وفي مثل هذه الظروف، تنشأ مجتمعات يعاني أصحابها كثيرا من السلبيات. وكانت النتيجة الحتمية لما حدث من اعتداء علي الرقعة الزراعية، أنها تآكلت، مما أثر بالسلب علي الاقتصاد المصري، نتيجة تراجع الإنتاج من المحاصيل الزراعية.

وبالنظر لمشروع مثل مشروع تحديث الأحوزة العمرانية لـ ٤٦٧٣ قرية نجد أن سلبيات المشروع تفوق الايجابيات بكثير حيث تم إهدار مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية الخصبة تصل إلي٤٠ ألف فدان حيث إن الحيز العمراني الجديد أضاف إلي الكتلة العمرانية للقري من الأرض الزراعية مساحات تتراوح ما بين١٠% و١٥% من مساحة كل قرية وهذا تم في ظل وجود مساحات شاسعة من الصحراء بدون تعمير وكان الأولي بدلا من توسعة القري لاستيعاب الزيادة السكانية استيعاب هذه الزيادة في قري الظهير الصحراوي الذي كان يجب الإسراع في إنشائها قبل الاحوزة العمرانية والتي من المتوقع ان تصبح عمرانا بلا سكان طالما ان الدولة اختارت الحل الأسهل ووفرت السبيل القانوني للبناء علي الارض الزراعية

يرجع الباحث التعديات الواقعة على الأراضى الزراعية والتى زادت بشكل كبير خلال فترة ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م للأسباب الآتية :

١- الفوضى الأمنية التى سادت البلاد فى ظل غياب الأجهزة الرقابية نظرا لانشغالها بأحداث الثورة مما أدى إلى قيام بعض الانتهازيين بالتعدى على الرقعة الزراعية التى هى ليست ملك لهم بل هى ملك للأجيال القادمة متعللين باحتياجهم لهذه الاراضى للبناء عليها للسُكنى .

٢-إن الزيادة السكانية الكبيرة التي يشهدها المجتمع المصري خاصة بالريف أدت إلي التنافس الحاد علي الأراضي من أجل الزراعة, وأيضا من أجل البناء.

٢- قلة سعر الأرض الزراعية مقارنه بسعر الأراضى المخصصة للبناء

٣- القصور فى المخططات الإستراتيجية العامة الموضوعة للقرى والمفترض أنها لعام ٢٠٢٢م فلماذا إستغل الناس الفرصة وقاموا بالبناء على الأراضى الزراعية بدون ترخيص ، لأن هذا المخطط لم يستوف إحتياجاتهم ولم يخصص لهم المساحات الكافية للبناء فاضطر الأهالى اللجوء للأراضى الزراعية للبناء عليها.

٤- هذا بالإضافة للقصور الواضح فى قانون البناء الموحد رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨م ولائحته التنفيذية والذى يضع صعوبات كبيرة أمام من يريد البناء مما يجعل المواطنين يتوجهون للبناء بدون تراخيص على الأراضى الزراعية بعد تبويرها.

٥- تخبط القرارات الوزارية التي أعطت الحق للمزارع في أن يبني على جزء من الحيازة الزراعية الخاصة به.

٦- برغم أن القانون والقرارات المنظمة حاليا تنص علي معاقبة من قام بالتعدي علي الأرض الزراعية بالبناء أو التبوير بالحبس والغرامة مع إزالة تلك التعديات علي نفقة المخالفين والغرامة تساوي ١% من إجمالي قيمة الأعمال المخالفة عن كل يوم يمتنع فيه عن التنفيذ ولا تسقط الغرامة بالتقادم أو الوفاة ويتحملها الورثة، إلا أن إجراءات الدراسات الأمنية قبل الإزالة وإجراءات التقاضى تأخذ وقتا طويلا قد يكون من الصعب بعده عودة الأرض إلى طبيعتها الزراعية .

---

[١] - المرجع السابق.

[٢] - الإدارة العامة للتخطيط والتنمية العمرانية بمحافظة الدقهلية ، إدارة تنمية القرية ، ٢٠١٠م.

١٠- التوصيات :

١- يجب على الحكومة الاعتراف بالواقع وحل مشكلة الحفاظ علي الأراضي الزراعية بناء علي تخطيط عمراني يتماشي مع الحاجة للعمران.

٢- ضرورة النظر للمدى القصير والبعيد والحاجات الإنسانية للمواطنين وعدم إهمالها وتفعيل دور التخطيط العمراني والمشاركة الشعبية والمجالس المحلية والمحافظات داخل القري للحد من الزحف علي الأراضي الزراعية واستيعاب الزيادة السكانية المتوقعة.

٣- تنمية الأراضي الفضاء المتاحة كمتخللات .

٤- التطوير العمراني للمناطق المتدهورة والامتداد الرأسي للمباني ذات الحالة الجيدة والمتوسطة.

٥- ضرورة إعمال مفهوم ديناميكي للعمران لتفعيل مفهوم الحيز العمراني بكل ما يتطلبه من معايير اقتصادية واجتماعية وبيئية والحظر التام للبناء خارج هذا الحيز المعتمد.

٦- لابد أيضا من تعديل قانون البناء الذي يقوم بتنظيم أعمال البناء في القري واقتراح كود للبناء يتلاءم مع طبيعة المناطق الريفية.

٧- ضرورة الإستفادة من الظهير الصحراوي للقرى المصرية في ظل إتفاقية تقاسم مياه النيل ونقص نصيب مصر من المياه وصعوبة إستصلاح الأراضي الصحراوية البعيدة عن المجتمعات العمرانية القائمة بالفعل وذلك لإستيعاب الزيادة السكانية الكبيرة والحد من ظاهرة التعدى على الأراضى الزراعية .

وهناك بعض المقترحات التى من شأنها الحد من ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية وهى المقترحات الآتية :

١- عمل إثبات حالة لكل مخالفة .

٢- ضرورة تفعيل العقوبات للمخالفات .

٣- سرعة النظر فى قضايا التعديات على الأراضى الزراعية .

٤- تشكيل لجان شعبية و مجموعات عمل فى كل محافظة من اجل حصر جميع الحالات و محاسبة مرتكبيها.

٥- التشديد على شركات مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء بعدم توصيل أى مرافق لكل المباني المخالفة نهائيا لحين اتخاذ الإجراءات القانونية تجاهها٠.

٦- - تفعيل دور هيئة التخطيط العمراني حيث تبدأ في تحديث المخططات الحالية لجميع المدن في مصر وعددها ٢٣٠ مدينة، بحيث تستوعب أي زيادة سكانية أو مستجدات عليها.

٧- إنشاء جروبات و صفحات على المواقع الالكترونية مثل موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك و موقع تويتر وغيرها تدعو لمكافحة التعدي على الأراضي الزراعية في مصر والحفاظ على الرقعة الزراعية و التوعية بخطورة هذه الظاهرة.

٨- الخطب والدعوة للناس في المساجد والكنائس ودور العبادة ، وذلك بالندوات واللقاءان التي يتم تنظيمها مع الأهالي وأعضاء مجالس الإدارات الزراعية وغيرها من الجهات المختصة.

المراجع:

١- د.ياسر محجوب ،"القرية المصرية قديما وحديثا "،١٩٩٩م : retrieved on (١٥/٨/٢٠١٠)at

http//qu.academia.edu/YasserMahgoub

٢- م. محمد عبد الله المغربى ، " البيئة والتنمية المستدامة ، المنتدى العربى لادارة الموارد البشرية ،٢٠١٠/٣/١٤م.

٣- منال الغمرى ،" التخطيط العمرانى يعالج مشكلات التعديات "، القاهرة ، جريدة الأهرام المصرية ، العدد (٤٣٠٨)،٢٠٠٤/١١/١٧م.

٤- د. عصام الدين محمد على، " القرية المصرية بين الواقع والمستقبل " ، قسم التخطيط العمرانى ، كلية العمارة والتخطيط ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، السعودية ،٢٠٠٥م.

٥- مصطفى حسن ، " الآثار السلبية الناجمة عن التضخم السكانى وآثارها على التنمية فى مصر "، منتدى البحوث العلمية ، ٢٠٠٦/١/٢١م.

٦-المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، "حالة حقوق الإنسان فى مصر التقرير السنوى لعام ٢٠٠٣م" ، ثامنا : الحقوق الاقتصادية والاجتماعية Retrieved on(١٥/٨/٢٠١٠)at :

http//www.eohr.org

٧- د.م. على مهران هشام ، " نحو تنمية عمرانية متوازنة ومتجانسة فى المدن المصرية " ، مجلة البيئة والعمران ، ٢٠١٠/٨/٢٤م .

٨- د. السيد الامام ، " علم الاجتماع الريفى رؤية لمناهجة وأسسه وموضوعاته"، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة ، ١٩٩٨م ، صـ٤٥.

٩- أ.م.د هشام محمود عارف ، " التحولات العمرانية للاتجاه صوب الاستدامة "، المؤتمر الدولى الأول: العمارة والعمران فى إطار التنمية المستدامة ، جامعة القاهرة، فبراير ٢٠٠٤م.

١٠- منتديات فلاى كيت ، " المظاهر الاجتماعية والعمرانية فى القرية والمدينة " ، Retrieved on(٨/٣/٢٠١٠)at :

http//www.flyarb.com

١١- فتحى محمد مصيلحى ، "القرية المصرية فى البيئات الفيضية والصحراوية " - الوضع الراهن والمستقبل ،١٩٩٤م.

١٢- عصام الدين محمد على، "الأبعاد التنموية للتشريعات العمرانية في مصر"، المؤتمر المعماري الدولي الرابع - العمارة والعمران على مشارف الألفية الثالثة، قسم الهندسة المعمارية ، كلية الهندسة، جامعة أسيوط ، ٢٨-٣٠ مارس ٢٠٠٠م.

١٣- د. محمد عبد الباقى إبراهيم ، " التنمية السلبية للقرية المصرية "،مؤتمر تنمية البيئة الريفية ، كلية الهندسة ، جامعة عين شمس، ١٧-١٩أكتوبر ١٩٩٥م.
١٤- مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، "قرى الظهير الصحراوي في إطار إستراتيجية الخروج من الوادي الضيق" ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١١ ديسمبر ٢٠٠٧.
١٥- وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية،الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، أبريل ٢٠٠٥م .
١٦- المخطط العمرانى الاستراتيجى لقرية قلبشو مركز بلقاس، الهيئة العامة للتخطيط انعمرانى، وزارة الاسكان والمرافق والتنمية العمرانية، محافظة الدقهلية، ٢٠٠٦م.
١٧- الإدارة العامة للتخطيط والتنمية العمرانية بمحافظة الدقهلية ، إدارة تنمية القرية ، ٢٠١٠م.
١٨- م. محمد عبد الله المغربى ، " البيئة والتنمية المستدامة ، المنتدى العربى لادارة الموارد البشرية ،٢٠١٠/٣/١٤م.
١٩- د. عصام الدين محمد على، " القرية المصرية بين الواقع والمستقبل " ، قسم التخطيط العمرانى ، كلية العمارة والتخطيط ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، السعودية ،٢٠٠٥م.
٢٠- عمرو سعدة ، "تخطيط جديد لخمس مدن بالبحيرة وكفر الشيخ " ، الاهرام المسائى ، ٢٠١٠/٢/٢٧م.